

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دعوة إلى المشاركة
يسر كلاً من:

المجلس الإسلامي الأعلى
مركز الجامعي صالحى احمد النعامه
مركز الأصاله للدراسات والبحوث

تنظيم الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول:
التنمية الاقتصادية عبر سلاسل قيم القطاع الفلاحي:
"بدائل التمويل الإسلامي على المحك"

وذلك يومي 10 و 11 ماي 2022
بالمركز الجامعي صالحى أحمد النعامه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بسم الله الرحمن الرحيم

إشكالية الملتقى

بعيدا عن الجدال التنظيري بين الاقتصاديين الكلاسيك والكينزيين حول مدى الدور والامتداد الذي يمكن أن تتدخل فيه الدولة كطرف فاعل في المعادلة الاقتصادية، إذ لوحظ - على مدى قرنين من الزمن - أن دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد مرّ بمراحل مدّ وجزر في مدى قدرتها على تقديم الحلول في مختلف المحطات المتأزمة عالميا، وكان آخر تلك المحطات: أزمت المضاربات في الأسواق المالية سنوات 2001-2002 بسبب تأثيرات الأنترنت على الأسهم الإلكترونية، أو تلك التي حدثت بفعل المضاربات في أسهم أسواق الرهون العقارية عام 2007 - 2008 الناشئة ابتداء في الأسواق الأمريكية، ثمّ أخيرا تدخل الدولة بعد جائحة الكوفيد-19 والتي كانت بدايتها في الصين شهر ديسمبر 2019 لتعمّ أرجاء الأرض، وقد كانت تأثيراتها حادة أدت إلى ركود اقتصادي شامل، وهو ما استدعى تدخل الدول مجتمعة ومتفرقة في رسم سياسات للخروج من الأزمة.

استقر الآن أن الدولة كفاعل اقتصادي لا يمكن تجاهله وإقصاؤه، غير أنّ دوره تمّ تحويله وتطويره، فبدلا من أن يكون فاعلا مباشرا في العملية الإنتاجية والتوزيعية - باستثناء المرافق العمومية الاجتماعية والاستراتيجية -، أصبح له من جهة دور استراتيجي: إذ ينتظرُ منه مختلف الأعوان الاقتصاديين أن يكون مخططا ومستشرفا لاحتمالات المستقبل الاقتصادي للبلاد، عن طريق الاحتراز من احتمالات التعثر الاقتصادي؛ كما أن له من جهة أخرى دورا ضامنا وحمائيا لمختلف المخاطر المتوقعة، سواء تلك التي تعلقت بالجوانب التعليمية التربوية، أو البيئية الاجتماعية، أو الصحية والأمنية. وذلك هو الذي استقرت عليه تقاطعات تجارب الأمم والدول سواء في ذلك المتقدمة منها أو الناشئة. التجربة الجزائرية في مجال تدخل الدولة ودورها في الاقتصاد لم تتضح معالمها لحدّ الآن، ذلك أنّها تأثرت - خلال العقود الستة الماضية - بالأنموذج السياسي الذي كان يسيطر عليها، ولذلك تراوح دورها أحيانا بين متوغل بقوة في العمليات الإنتاجية والتمويلية والتسويقية، ثمّ منسحب تماما ومتخلّ عن قطاعات استراتيجية للخواص، ثمّ عائد مصحح لدوره بين هذا الأنموذج وذاك. غير أن العامل المشترك في كل تلك التجارب والنماذج، أن الدولة كجهاز قامت بتلك الأدوار مرتكزة على قطاع المحروقات كسبيل وحيد لتحمل مسؤولياتها والقيام بأدوارها، ومن ذلك دورها في التنمية الاقتصادية.

إن اعتبار قطاع المحروقات - ومن خلاله المرجعية السعرية لبرميل البترول في الأسواق العالمية - خيارا استراتيجيا في رسم معالم أنموذج التنمية الاقتصادية، يضع تلك الخيارات على مسار هش من حيث إمكانية تحقيق أهدافها التنموية التي رُسمت اعتبارا من الأهداف الاستراتيجية والتي اتخذت منطلقا لها سعر البترول عاملا أساسا في رسم ملامح هذه الرؤية الاستراتيجية. وهو بذلك خيار يضع الدولة في موقف مضطرب من إدارة إيراداتها ونفقاتها، فسوء إدارة وتدبير الفائض من الإيراد حينما تتخطى الأسعار متوسطاتها في الظروف العادية، ثمّ سوء إدارة وتدبير العجز في الموازنة حينما تنخفض تلك الأسعار عن متوسطاتها، دليل واضح على الارتباط بهشاشة الأسعار في أسواق البترول العالمية، دليل واضح كذلك على ضرورة الاستقلال عن هكذا خيار.

ومن ثمّ فقد بات اللجوء إلى خيارات بديلة عن قطاع المحروقات، بالتركيز على الإمكانيات الذاتية للبلاد وثرواتها وطاقاتها هو الأنموذج الاقتصادي المعتمد في الخطة الاستراتيجية للتنمية. وإن استقراءً لهذه الإمكانيات لا يمكنه أن يمر - بإجماع الخبراء - دون التركيز على القطاع الفلاحي بنوعيه الحيواني والنباتي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وقد لاحظنا - في هذه السنوات الأخيرة - خطابا واضحا، من قبل المسؤولين على مستويات عدّة، يحاول الرجوع إلى هذا القطاع واعتماده محورا للتنمية الاقتصادية، وتلك - بلا شك - قناعة ترسخت من تجارب مستخلصة على مستوى مختلف الدول، مفادها أن التنمية الزراعية المستدامة باتت قطبا مركزيا مهما في اقتصاديات دول العالم، من حيث الدور الذي تلعبه في توفير الأمن و الإستقلال الغذائي، وامتصاص معدلات البطالة المتزايدة من خلال توفير فرص العمل، وإدماج المنتجات الزراعية في حلقات الصناعات الغذائية والتحويلية، ودراسة انعكاسات ذلك على تحسين إيرادات الدولة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة حجم الصادرات الزراعية، وهي حلقة من سلسلة القيم التي تقحم - بصفة مباشرة أو غير مباشرة - مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي، ومن ذلك التمويل البنكي. وقد ترجم هذا الاهتمام على أرض الواقع من خلال الحفاظ على متوسط معدل نمو في القطاع بلغ منذ سنة 2000 إلى نهاية 2018 ما نسبته 5.9%، وبلغ معدل مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2018 إلى 12.3%¹. غير أن هذه المزايا الإيجابية اعترتها الكثير من المشاكل التي صرّح بها الفلاحون من خلال تنظيماتهم المهنية على عدة مستويات، وعلى رأس تلك المشاكل مشكلة العقار الفلاحي ومشكلة الديون المتركمة عن القروض الممنوحة لهم، خارج برامج الدعم، من طرف الجهاز المصرفي والمتمثل بالأساس ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لا يختلف اثنان ممن هم على اطلاع بتصنيفات الأجهزة المصرفية للدول، أن الجزائر ما زالت إلى أيامنا هذه تتنزل القائمة في المنافسة الدولية بين الأنظمة المصرفية الصادرة عن مختلف هيئات التصنيف الدولية والإقليمية. فإذا استثنينا - في بعض السنوات - ظهور بعض البنوك الجزائرية من بين أحسن بنوك عشر في بعض التصنيفات الإفريقية، فإن القاعدة المطّردة أن جهازنا المصرفي الكلي - من حيث متانته - من بين الأجهزة المتعثرة إذا ما قورنت بدول الجوار المغرب و تونس، ومصر².

لقد ارتبط تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر - لاعتبارات تاريخية - ارتباطا وثيقا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، واعتبر منذ تأسيسه بنكا متخصصا بامتياز في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي، غير أن هذا البنك ما يزال إلى اليوم يعاني من تعثر في استرجاع الديون المتركمة على الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم، خاصة وأن القطاع الفلاحي مرتّب - بإجماع الصيارفة - ضمن القطاعات الأكثر خطرا.

فإذا تمت مقابلة ضرورة اللجوء إلى التنمية الاقتصادية متخذين في ذلك الاستثمار في سلسلة قيم القطاع الفلاحي خيارا استراتيجيا يحقق للجزائر ميزتها التنافسية ويؤمّن لها عائدات أكثر استقرارا وتنوعا خارج قطاع المحروقات، بما يميّز به هذا القطاع الفلاحي من درجات مخاطرة عالية تنفّر منه على حدّ سواء الاستثمارات المحلية والأجنبية كما تنفّر المؤسسات المصرفية المانحة للتمويل؛ تتجلى لنا حينئذ معالم الإشكالية التي نتصوّر صياغتها على النحو التالي:

هل الفرصة سانحة اليوم أمام المصرفية الإسلامية ومؤسساتها حتى يمكن إقحامها في رفع تحد التنمية الاقتصادية عبر تمويل سلسلة قيم القطاع الفلاحي؟

1 أرقام مستخلصة من موقع <https://www.algerie-eco.com/> ، خلال لقاء صحفي ألقاه السيد محمد تيفوري - مدير مركزي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد ، نظّم على هامش الطبعة 17 للصالون الدولي للصناعات الغذائية: DJAZAGRO 2019 (تاريخ التصفح 2020/06/10)

2 في تقرير صادر عن Forum World Economic حول التصنيف التنافسي competitiveness-rankings وفي محور المتانة البنكية Soundness of banks لعام 2018 ، صنف الجهاز المصرفي في الجزائر في المرتبة (116) من بين 140 دولة حول العالم ، في حين صنفت المغرب في المرتبة (23)، و مصر في المرتبة (32)، و تونس في المرتبة (112)،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أهداف الملتقى

- والملتقى إذ يرفع في هذه الظروف التحديات التي تناولتها الإشكالية، إنما يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إثبات أن القطاع الفلاحي بكل امتداداته – القبلية و البعيدة – (سلسلة القيم) مصدر بديل حقيقي وهام في خلق الثروة والعمالة، وهو من ثم يمكن أن يعوّل عليه كبديل للتنمية الاقتصادية.
- فك الارتباط التدريجي عن التبعية الغذائية للعالم الخارجي وما ينتج عن ذلك من التمكن من إعادة تدبير وترشيد النفقات العمومية.
- بيان أنّ التمويلات الإسلامية للقطاع الفلاحي هي البديل الأكفأ والذي يتسق جيدا مع القناعات الروحية والنفسية للعاملين في القطاع.
- بيان أنّ القطاع الفلاحي لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن باقي القطاعات، فاعتبار المؤسسات الداعمة له حلقة من حلقات سلسلته الممتدة من شأنه أن ييسر عليها ولوج الأسواق العالمية.

محاور الملتقى

- نتصوّر أن يتمّ التركيز في أشغال الملتقى على المحاور الآتية:
- أولا: سياسات دعم الدولة للقطاع الفلاحي: مجالاتها وأشكالها.
- التكوين والتأهيل.
- التشريعات المحفزة: العقار الفلاحي؛ الضرائب؛ الجمارك؛ التأمينات، التسويق المحلي والدولي؛ التمويل الفلاحي؛ تشريعات مياه الري والسقي، خصوصيات الكهرباء الفلاحية.
- المؤسسات الداعمة لإنجاح القطاع: مقارنة بسلسلة القيم.
- ثانيا: القطاع الفلاحي كدعامة لتدبير وترشيد إيرادات الدولة ونفقاتها خارج المحروقات.
- مساهمة القطاع الفلاحي في تدبير إيرادات الدولة: بين استراتيجيات التنوع واستراتيجيات التخصص.
- مساهمة القطاع الفلاحي في تدبير نفقات الدولة: الإحلال التدريجي للمنتوج الوطني.
- ثالثا: مراحل تطوير سلسلة القيم للقطاع الفلاحي.
- الاستثمار في الموارد البشرية وإشكالية النفور من القطاع الفلاحي
- أتمتة (Automatisme) القطاع الفلاحي: تشخيص SWOT
- مساهمة القطاع الفلاحي : الثروة الحيوانية والسلمكية
- مساهمة القطاع الفلاحي : الثروة الزراعية والنباتية
- استراتيجيات الربط والتكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي: الصناعات الغذائية
- سياسات ولوج الأسواق العالمية
- الشبكات المعلوماتية بين الفاعلين في القطاع
- رابعا: تمويل القطاع الفلاحي: البدائل الإسلامية المتاحة.
- تمويل القطاع الفلاحي: الصيغ، شروط تطبيقها، خلفيتها القانونية، مخاطر ها وطرق إدارتها
- التأمين التكافلي والتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي: العقبات وأفاق التطوير
- دراسة تجارب ناجحة: الدروس المستخلصة في شروط التوظيف
- آليات تطوير صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في القطاع الفلاحي: نحو صيغ مركبة وكفؤة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الفئات المستهدفة

هذا الملتقى الوطني موجّه بالأساس إلى الفئات والأطراف ذات العلاقة التالية:

- الخبراء والأكاديميين والباحثين في ميادين تنمية القطاع الفلاحي
- أصحاب المشاريع الفلاحية ومؤسسات التحويلات الغذائية؛
- مؤسسات التكوين والتأهيل والتدريب في القطاع الفلاحي
- مؤسسات التمويل والتأمين بالبدائل الإسلامية للقطاع الفلاحي
- الأطراف الفاعلة في التشريع الزراعي والصناعي في الجزائر

إدارة الملتقى

- الرئيس الشرفي: د. أبو عبد الله غلام الله (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى)
- رئيس الملتقى: أ.د. صافي حبيب (المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة)
- رئيس اللجنة العلمية: أ.د محمد بوجديدة (عضو مركز الاصاله للدراسات و البحوث)
- رئيس اللجنة التنظيمية: د. عبدلي مباركة (المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة)

أعضاء اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية: أ.د محمد بوجديدة (عضو مركز الأصاله للدراسات و البحوث)

- أ.د. براهيمى سهام ، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
- أ.د. خلواتي صحراوي ، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
- أ.د. مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار
- أ.د. طافر زهير، جامعة تلمسان
- أ.د. بن بوزيان محمد جامعة تلمسان
- أ.د. دولي سعاد. جامعة بشار
- أ.د. بوسهمين أحمد. جامعة بشار
- أ.د. صالحى الصالح ، جامعة سطيف
- أ.د. عياش زبير. جامعة أم البواقي
- أ.د. محمد براق ، المدرسة العليا للتجارة القطب الجامعي بالقلية
- أ.د. حمزة العرابي، جامعة البليدة
- أ.د. راتول محمد. جامعة الشلف
- أ.د. سليمانى الياس. جامعة بشار
- أ.د. بوفليح نبيل جامعة الشلف
- أ.د. حسين حساني ، جامعة الشلف
- أ.د. بشوندة رفيق. جامعة سيدي بلعباس
- أ.د. بودي عبد الصمد. جامعة بشار
- أ.د. عبد الله بن منصور ، جامعة تلمسان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- أ.د. عبد القادر بوعزة، جامعة أدرار
- د. لجلط ابراهيم جامعة تيسمسيلت
- د. عبدلي مباركة ، المركز الجامعي بالنعامة
- د. خالد عزاوي ، المدرسة العليا للتجارة القطب الجامعي بالقلعية
- د. عبد الجبار سهيلة. جامعة بشار
- د. جميل عبد الجليل. جامعة سيدي بلعباس
- د. بن عبد العزيز سفيان. جامعة بشار

أعضاء اللجنة التنظيمية

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. عبدلي مباركة ، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة

- د. بولويز عبد الوافي المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
- د. قاسمي سعاد ، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
- د. عمراني سفيان المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة
- د. حلوز وفاء المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة

شروط مهمة

1. أن تكون المداخلة المقدمة أصيلة لم يسبق لها وأن نشرت أو قدمت في الملتقيات و أيام الدراسة العلمية أو نشرت في مجلة علمية .
2. أن تكون المداخلة ضمن أحد محاور الملتقى .
3. أن تراعي المداخلة المنهج العلمي المتعارف عليه .
4. أن تكون المداخلة باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية .
5. أن يقدم ملخص باللغة الانجليزية في حالة ما إذا كانت المداخلة باللغة العربية، وملخص باللغة العربية في حالة ما إذا كانت المداخلة باللغة الاجنبية في حدود 10 أسطر، اضافة الى الكلمات المفتاحية.
6. أن لا يزيد عدد الباحثين المشاركين في المداخلة الواحدة عن باحثين اثنين .
7. أن لا يزيد عدد صفحات المداخلة 15 عن صفحة وأن لا يقل عن 10 صفحات .
8. أن تكتب المداخلة بخط Sakkal Majalla وبمقاس 14 بالنسبة للغة العربية وبخط times new roman ومقاس 12 بالنسبة للغة الاجنبية.
9. أن يتم التهميش وفقا لطريقة التوثيق APA. وبمقاس 10
10. أن يتم ترك مسافة 2.5 من الجوانب

مواعيد هامة

- تاريخ الإعلان عن فعاليات الملتقى، 03 / 2022
- استقبال المداخلات، إلى غاية 30 / 04 / 2022
- الرد النهائي على المداخلات وتأكيد المشاركات، 02 / 05 / 2022
- انعقاد فعاليات الملتقى الوطني 10 و 11 / 05 / 2022،

للتواصل : ترسل كل المداخلات على عنوان البريد الإلكتروني التالي Semeco2022@cuniv-naama.dz